

# الانتخابات الأردنية ونسختها البحرينية



جرت في المملكة الأردنية الشقيقة الانتخابات النيابية للمجلس النيابي الخامس عشر منذ أن أسس الملك عبد الله إمارة شرق الأردن. وذلك صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/١١/٢٠ وكنت أحد المشاركين في وفد معهد التنمية السياسية أثناء الانتخابات الأردنية، ممثلاً لجمعية العمل الوطني الديمقراطي، وللاستفادة الكبيرة التي حصل عليها الوفد بإطلاعه على سير الانتخابات الأردنية، أود في هذا المقال تعميم الفائدة لتقارب وتشابه التجريبتين.

فالمملكة الأردنية الهاشمية تقع بين احتلالين (احتلال العدو الإسرائيلي لفلسطين، والاحتلال الأمريكي للعراق).

كما أن الأردن كان حتى توقيع اتفاقية السلام مع العدو الصهيوني من دول المواجهة، وتحمل الأردن تبعات نزوح اللاجئين الفلسطينيين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، وتبعات نزوح الفلسطينيين والأردنيين أثناء حرب الخليج الثانية، وينفرد الأردن بشح موارده الاقتصادية، لذا نشاهد ارتفاع معدلات الفقر والتعطيل عن العمل.

ومع ارتباط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي كما هو حادث عندنا في البحرين، فإن الأردن يشهد زيادة في أسعار المواد الاستهلاكية مع تدني الرواتب.

وأجواء سياسية مضطربة يمثل التناقض بين الفصائل الفلسطينية وخصوصاً فتح وحماس أكبر التحديات، وانعكاساً على الساحة السياسية الأردنية لما للفضية الفلسطينية من تأثير كبير على الساحة الأردنية، وخصوصاً تعامل الحكومة الأردنية مع القوى السياسية الدينية والقومية، لذلك تخلو الانتخابات من الشعارات السياسية وتقتصر على المطالب الحياتية مع عدم وجود مرشحين حزبيين، وذلك لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

- ١ - إصرار القوى السياسية (يوجد في الأردن ٣٢ حزباً) على تغيير قانون الانتخاب، وتغيير الدوائر الانتخابية الغير منصفين.
- ٢ - رفض الدولة الرقابة الدولية والمحلية.
- ٣ - هيمنة وزارة الداخلية على الانتخابات.
- ٤ - لا يزال المجتمع الأردني يتوجس خيفة من الإعلان عن الانتماء الحزبي.
- ٥ - قانون الصوت الواحد (الذي يحرم المترشحين من النزول في قوائم حزبية).

وقد شهدت الساحة الأردنية أيام الانتخابات حمى المال وظهر إلى السطح التوجه العشائري المدعوم من قبل الحكومة ورأس المال حيث تكلف الإنفاق على الحملة الانتخابية في حده الأدنى ١٧٥ ألف

دينار للشخص الواحد، وجرى شراء الأصوات، حيث وصل الصوت الواحد من ٥٠ - ١٧٥ ديناراً في ظل الإحباط وازدياد معدل البطالة والفقر. وكما يقول أحد المترشحين عواد قواس فإن الانتخابات رسمت وزورت قبل بدئها، وذلك بدعم رأس المال لمترشحين معينين ونقل الأصوات من محافظة إلى أخرى لدعم مرشح بعينه. وتصاعدت حمى التصريف بين الفلسطيني والأردني، والأردني والعشائري.

في هذه الأجواء الانتخابية غير السلمية فاز في الانتخابات العسكريون المتقاعدون وعددهم ٢٠ ضابطاً، وحتى المرأة الوحيدة التي فازت من خارج الكوتا النسائية فلك الجمعاني فازت لكونها عميداً في الجيش الأردني طبيبة أسنان. كما فاز أصحاب رؤوس الأموال والذين يطلق عليهم فرسان التغير ويطرحون في شعاراتهم الأردن أولاً، والمنتمون للقبائل والعشائر، وستة من الإخوان المسلمين، وعليه خسر الإخوان في هذه الانتخابات خسارة كبيرة حيث ترشح منهم ٢٢ مترشحاً ولم يفز غير الستة.

كما لم يفز أحد من الأحزاب السياسية الأخرى، وذلك لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

- ١ - كانت هناك تفاهات بين القوى السياسية مجتمعة بالنزول في قائمة انتخابية موحدة تضم ٤٠ مترشحاً لأحزاب التجمع الديمقراطي وجبهة العمل الإسلامي. وأدى انقراط هذه التفاهات إلى

إضعاف القوى السياسية مجتمعة.

٢ - الخلافات التي دبت في أوساط جبهة العمل الإسلامي وذلك بإقصاء الصقور ونزول الحمائم للانتخابات وفصل ٥ من الصقور من الجبهة، أضعف الإخوان المسلمين.

٣ - إغلاق مصادر التمويل المالي بإغلاق المركز الإسلامي.

٤ - كانت الانتخابات البلدية التي انسحبت منها جبهة العمل الإسلامي تهيئة لهذه الانتخابات حيث نزل الجيش للتصويت، وحسمت لغير صالح الإخوان المسلمين.

وقد اشتد الخلاف في صفوف الإخوان بعد خسارتهم وخصوصاً في معاقلم الزرقاء التي يطلق عليها في الأردن قندهار، والرمثة وتسمى تورا بورا، نظراً لسيطرة الإخوان عليهما. وخصوصاً بين تيار حماس والتيار المعتدل في الحركة، (يعتبر الإخوان هم البعد السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية).

أما أهم الملاحظات التي سجلت على سير هذه الانتخابات فهي:

- ١ - انتشار ظاهرة الرشوة وبيع الأصوات (نشرت جريدة العرب اليوم صورة لامرأة وهي تقسم على القرآن وتتسلم الرشوة).
- ٢ - في لواء الرمثة قطعت الكهرباء وجرى تبادل لإطلاق النار وجرح شخص واحد.
- ٣ - مع بدء الانتخابات انقطع التيار الكهربائي لمدة

عشر دقائق وتعطلت الكمبيوترات.

٤ - البطاقات بعضها يقص والبعض الآخر لا يقص (حتى لا يتكرر التصويت) شهد بذلك مركز حقوق الإنسان (شاهر بك لم تقص بطاقته).

٥ - محافظة عمان: الدائرة الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة، السادسة، مددت فترة الاقتراع لمدة ساعتين من ٧ - ٩ مساءً.

٦ - في الدائرة الثالثة عمان (دائرة الحيتان) عدد المصوتين ١٦٦ ألف يحق لهم الاقتراع، وخلال الفترة من الساعة ٧ صباحاً حتى ٧ مساءً (وقت التصويت) فقد حضر ٢١٪ من المصوتين حسب تصريح رسمي، وعاد وصرح بأن نسبة المصوتين في الوقت الطبيعي قبل التمديد هو ٣٦٪، ولوحظ أن ٢١ ألف صوت هم من صوت في الوقت الإضافي أي من ٧ - ٩ مساءً.

٧ - يمنع قانون الانتخابات الأردني انتقال الأشخاص قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات، وقبل هذه المدة وبعدها تم انتقال مجاميع من الأصوات من محافظة إلى أخرى.

وسيكون للانتخابات الأردنية هذه انعكاسات على الساحة الأردنية وعلى دول الجوار. للمزيد من الفائدة الرجاء الدخول على موقع الجمعية حيث المقارنة بين دستور مملكة البحرين ودستور المملكة الأردنية وقانون الانتخابات وقانون الأحزاب في البلدين.